Kahramanmaraş Sütçü İmam Üniversitesi
İlâhiyat Fakültesi Dergisi
The University of Kahramanmaraş Sütçü Imam
Review of The Faculty of Theology
ISSN-1304-4524 e-ISSN-2651-2637

Ekonomik Adaletin İslami Ekonomik Birliğin Sağlanmasındaki Etkisi

The Impact of Economic Justice on Achieving Islamic Economic Unity

Yazar/ Author

Eşref DEVABE

Doç. Dr., İstanbul Sabahattin Zaim Üniversitesi İslam İktisadı ve Finans Bölümü
İstanbul / TÜRKİYE
ashraf.dawaba@izu.edu.tr
https://orcid.org/0000-0003-2122-6618

Makale Türü: Araştırma Makalesi / Research Article
Makale Geliş Tarihi/ Date of Receipt: 10/07/2024
Makale Kabul Tarihi / Date of Acceptance: 01/12/2024
Makale Yayın Tarihi: 31/12/2024
Yayın Sezonu/Pub Date Season: Aralık / December
Yıl/Year: 22 **Sayı/Issue:** 44 **Sayfa /Page:** 287-312
Atıf/Citation: Devabe, Eşref. "Ekonomik Adaletin İslami Ekonomik Birliğin Sağlanmasındaki Katkısı". *KSÜ İlahiyat Fakültesi Dergisi* 44 (Aralık 2024), 287-312.
https://doi.org/10.35209/ksuifd.1514051
●*Bu makale iThenticate programında taranmış ve intihal içermediği tespit edilmiştir.*

KSÜ İlahiyat Fakültesi Dergisi
44 (Aralık 2024): 287-312

EKONOMİK ADALETİN İSLAMİ EKONOMİK BİRLİĞİN SAĞLANMASINDAKİ ETKİSİ

Öz

İslami ekonomik birlik, Müslüman milletler tarafından arzu edilen bir hedeftir ve bir kez daha bereketlerin yayıldığı, hükümetlerin bağımsızlıklarını yeniden kazandığı ve kalkınmanın hayatlarında somut bir gerçeklik haline geldiği birleşik bir topluluk olma ümidi taşımaktadır. Ancak, bu birlik İslam dünyasındaki ülkeler arasında hala mevcut değildir. Bu bağlamda, bu çalışma, ekonomik adaletin İslam ülkeleri arasında ekonomik birlik için ortak zeminler oluşturmadaki etkisini vurgulamak amacıyla betimsel-analitik bir yaklaşım benimsemektedir. Ekonomik adalet, İslami ekonominin temel bir amacı olarak kabul edilir ve sağlam ekonomik yapıların ve kalkınmanın sürdürülebilirliğinin temelini oluşturur. Bu, bireyler için adil bir yaşam standardı sağlama, anlamlı istihdam fırsatları sunma, üretken faaliyetler için adil ödüller verme, ülkeler içinde yatay gelir ve servet dengesini, kuşaklar arasında ise dikey servet dengesini sağlama yeteneği ile başarılır. Ayrıca, ekonomik adalet dört ilkeye dayanır: özgürlük, eşitlik, katılım ve dayanışma. Bu ilkeler, İslam ülkeleri arasındaki ortak zeminlerin etkinleştirilmesine ve İslami ekonomik birliğin sağlanmasına yönelik mekanizmaların kurulmasına etkili bir şekilde katkıda bulunur.

Anahtar Kelimeler: Ekonomik Adalet, Özgürlük, Eşitlik, Ortaklık, Dayanışma

The Impact of Economic Justice on Achieving Islamic Economic Unity

Abstract

The Islamic economic unity is a goal desired by Muslim nations, hoping to once again become a united community, where blessings are widespread, governments regain their autonomy, and development becomes a tangible reality in their lives. However, this unity remains absent among the countries of the Islamic world. In this context, this study aims to address this issue through a descriptive-analytical approach, to highlight the impact of economic justice in creating common grounds for economic unity among Islamic countries. Economic justice is considered a fundamental objective of Islamic economics, serving as the foundation for sound economic structures and the sustainability of development and economic unity. It achieves this through its ability to provide a fair standard of living for individuals, ensuring meaningful employment opportunities, fair rewards for productive activities, horizontal balance of income and wealth within countries, and vertical balance of wealth across generations. Moreover, it is based on four principles: freedom, equality, participation, and solidarity. These principles contribute effectively to activating the common grounds among Islamic countries and establishing mechanisms to drive them towards achieving Islamic economic unity.

Keywords: Economic Justice, Freedom, Equality, Musharaka, Solidarity

أثر العدالة الاقتصادية في تحقيق الوحدة الاقتصادية الإسلامية

الملخص

تعد الوحدة الاقتصادية الإسلامية هدفا تتمناه الشعوب المسلمة، لتعود كما كانت أمة واحدة، تعم خيراتها عليها، وتمتلك حكوماتها إراداتها، وتحول التنمية واقعا ملموسا في حياتها. ولكن إلى الآن ما زالت هذه الوحدة غائبة بين بلدان العالم الإسلامي. وفي هذا الإطار تأتي هذه الدراسة للوقوف على تلك المشكلة، من خلال المنهج الوصفي التحليلي، لبيان أثر العدالة الاقتصادية في إيجاد قواسم مشتركة للوحدة الاقتصادية بين الدول الإسلامية، باعتبار العدالة الاقتصادية مقصدا أساسيا من مقاصد الاقتصاد الإسلامي، وأساس بنيان الاقتصاد الرشيد واستدامة التنمية والوحدة الاقتصادية، من خلال قدرتها على تحقيق مستوى عادل لمعيشة الأشخاص، وتمتعهم بفرص عمل هادف، وتوزيع مكافآت عادلة للأنشطة الإنتاجية الخاصة بهم، والتوازن الأفقي للدخول والثروات داخل البلدان، والتوازن الرأسي للثروات بين الأجيال، إضافة إلى قيامها على مبادئ أربعة هي: الحرية، والتكافؤ، والمشاركة، والتكافل، وهو الأمر الذي يسهم بصورة فعالة في تفعيل تلك القواسم المشتركة بين الدول الإسلامية، ووضع آليات للدفع بها نحو تحقيق وحدة اقتصادية إسلامية.

الكلمات الافتتاحية: العدالة الاقتصادية، الحرية، التكافؤ، المشاركة، التكافل

مقدمة

تعد الوحدة الاقتصادية الإسلامية هدفا تتمناه الشعوب المسلمة، لتعود كما كانت أمة واحدة، تعم خيراتها عليها، وتمتلك حكوماتها إراداتها، وتحول التنمية واقعا ملموسا في حياتها. ولكن إلى الآن ما زال العالم الإسلامي يفتقد إلى هذه الوحدة ليس في الجانب الاقتصادي فحسب، بل في الجانب السياسي أيضا. ومع ذلك فإن الأمل والدعوات المخلصة تتجدد من آن لآخر للدفع نحو تحقيق وحدة إسلامية وفي مقدمتها الوحدة الاقتصادية، في ظل عالم لا يعرف سوي لغة التكتلات الاقتصادية ومنطق القوة لا قوة المنطق.

مشكلة البحث:

في ظل عالم تسوده التكتلات الاقتصادية، وأصبحت القوة الاقتصادية فيه عنوان الوجود والاستمرار، فإن الدول الإسلامية، ما زالت تعاني من عدم وجود وحدة اقتصادية تجمعها، وتستجمع به قوتها، واستمرارية وجودها وتأثيرها، رغم ما تملكه من دين واحد واتجاههم لقبلة واحدة، ودعوة شريعتهم إلى الوحدة والاعتصام.

وفي هذا الإطار تتمثل مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي: كيف تؤثر العدالة الاقتصادية في تحقيق الوحدة الاقتصادية الإسلامية؟، ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية: ما هو مفهوم العدالة الاقتصادية؟ وما هي مبادئها؟ وما هي آلياتها للمساهمة في تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلدان الإسلامية؟

أهمية البحث:

تبدو أهمية البحث من خلال بيان أثر العدالة الاقتصادية في إيجاد قواسم مشتركة للوحدة الاقتصادية بين الدول الإسلامية ووضع آليات لتحقيق ذلك، نظرا لما تمثله العدالة الاقتصادية من كونها مقصدا أساسيا من مقاصد الاقتصاد الإسلامي، وأساس بنيان الاقتصاد الرشيد واستدامة التنمية والوحدة الاقتصادية، من خلال قدرتها على تحقيق مستوى عادل لمعيشة الأشخاص، وتمتعهم بفرص عمل هادف، وتوزيع مكافآت عادلة للأنشطة الإنتاجية الخاصة بهم، والتوازن الأفقي للدخل والثروة داخل البلدان، والتوازن الرأسي للثروة بين الأجيال.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على مفهوم العدالة الاقتصادية، ومبادئها، وقدرتها على المساهمة في تحقيق وحدة اقتصادية إسلامية.

الدراسات السابقة:

من خلال إطلاع الباحث فإنه لم يجد دراسة سابقة خاصة بموضوع البحث بصفة مباشرة تجمع العدالة الاقتصادية، والوحدة الاقتصادية الإسلامية، وإن كانت هناك دراسات مرتبطة بالبحث بصورة غير مباشرة، ففي دراسة لـــ: جهاد صبحي القطيط، عنوانها: "دور العدالة الاقتصادية في تعزيز الانتماء الوطني"، منشورة في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد 16، العدد 23 السنة 2020م. تناولت ضـــرورة العدالة الاقتصـــادية والانتماء الوطني للفرد والمجتمع، وبينت العلاقة بين العدالة الاقتصـــادية والانتماء الوطني باعتبارها علاقة تبادلية، فالانتماء الوطني دالة في العدالة الاقتصادية والعكس صحيح، كما توصلت الدراسة إلى الآليات الاقتصادية التي تعمل على تعزيز الانتماء الوطني ممثلة في: الحرية، وحسن لستخدام وتخصيص الموارد، وتوفير الحاجات الأساسية، وتحقيق التنمية المتوازنة، وتفعيل أنظمة التكافل الاجتماعي.

وفي دراسة لـــــ: ريهام أحمد ممدوح حسين، عنوانها: "أثر التكنولوجيا المالية على العدالة الاقتصادية"، منشورة في المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، المجلد 50، العدد 4، ديسمبر 2020م، تناولت أثر التكنولوجيا المالية على العدالة الاقتصادية، من خلال التعرف على ماهية التكنولوجيا المالية وكيفية تحقيقها للشمول المالي، والتعرف على مبادئ العدالة الاقتصـــادية، وتطور النظرة إلى العلاقة ما بين النمو والعدالة الاقتصـــادية، والتعرف على أثر التكنولوجيا على النمو والعدالة وتوزيع الدخول، وتحديد أثر التكنولوجيا المالية على خفض فجوة الوصـــول المالي بشقيها الدخلي والنوعي.

وفي دراسة لـــــ: صبري عبد العزيز إبراهيم ، عنوانها: "العدالة الاقتصادية في الإسلام"، منشورة في مجلة كلية الشريعة والقانون بأسيوط، مصر، المجلد الثاني، العدد 14 ، 2002م، تناولت مضمون العدالة الاقتصادية في الإسلام،

وكونها جزءا من للعدالة الاجتماعيةـباعتبار للعدالة الاجتماعية ذات مفهوم أعم وأوسـع، وبينت أن لجلنبـلمادي للعدالة الاقتصـادية يقوم على جناحين هما: عدالة اكتسـاب الحقوق الاقتصـادية من ناحية، وعدالة فرض الواجبات الاقتصادية من ناحية أخرى.

وفي درلسة لـــ: رشيد محمدي، محمود حزبه زاده، على رادمهر ، عنوانها: "مكانة العدالة الاقتصادية في أسلوب الحياة الإسلامية"، منشورة في مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، النجف، العراق، المجلد 1 ، العدد 65، مارس 2022م، تناولت مفهوم العدالة الاقتصادية باعتبارها توفير احتياجات الإنسان وحقوقه المادية، وتحديد نصيب كل فرد من أفراد المجتمع في الموارد الطبيعية والثروات المتوفرة في المجتمع، ومكافحة أي نوع من الاحتكار. وقد بينت الدراسة أن هذا المفهوم له جذور في دين الإسلام، وأن العديد من الآيات والأحاديث أوصت بمراعاة العدالة الاقتصادية، وأكدت على أن تطبيق العدالة الاقتصادية يقضي على الفقر في المجتمع.

منهج البحث:

من أجل التعرض لمشكلة البحث، وبيان الارتباط بين متغيري البحث: العدالة الاقتصادية، والوحدة الاقتصادية الإسلامية، فإن البحث سيعتمد على المنهج الوصفي التحليلي حيث إنه الأكثر ملاءمة لذلك، ولتحقيق أهداف البحث.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة وثلاثة مباحث يتبعهم خاتمة، يتناول المبحث الأول: التعريف بالعدالة الاقتصادية، ويتناول المبحث الثاني: مبادئ العدالة الاقتصادية، ويتناول المبحث الثالث: آليات العدالة الاقتصادية وأثرها في تحقيق الوحدة الاقتصادية الإسلامية، وينتهي البحث بخاتمة تتضمن نتائجه وتوصياته.

1. التعريف بالعدالة الاقتصادية:

تعد العدالة الاقتصادية عاملا مهما في المساهمة في تحقيق الوحدة الاقتصادية الإسلامية، وهذا يتطلب تعريفا بها لغة واصطلاحا.

1.1. التعريف بالعدالة الاقتصادية لغة:

العدل في اللغة ضد الجور، وفلان من أهل المعدلة أي من أهل العدل، ورجل عدل أي رِضًا وَمَقْنَعٌ فِي الشَّهَادَةِ[1]، والعدل الإنصاف وهو إعطاء المرء ماله، وأخذ ما عليه، والعدل المثل والنظير، والعدالة في الفلسفة إحدى الفضائل الأربع التي سلم بها الفلاسفة من قديم وهي الحكمة والشجاعة والعفة والعدالة[2]. وبذلك تعني العدالة لغة: الإنصاف.

[1] محمد بن أبي بكر الرازي، *مختار الصحاح* (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٦م)، "عدل"، 176.

[2] *المعجم الوسيط*، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية (القاهرة: ٢٠٠٤م)، "عدل"، ٥٨٨.

أما الاقتصاد لغة: من اقتصد في أمره أي توسط فلم يُفرِط و لم يُفرِّط، ويقال: اقتصد في النفقة: لم يسرف و لم يقتر، وفي الحديث "ما عالَ مقتصد"[3] ولا يَعِيلُ أَي ما افتقر من لا يُسْرِفُ في الانفاقِ ولا يُقَتِّرُ، والقصد: العدل والاستقامة، والاقتصاد علم يبحث في الظواهر الخاصة بالإنتاج والتوزيع والاستهلاك، ويكشف عن القوانين التي تخضع لها[4].

يقول العز بن عبد السلام: "الاقتصاد رتبة بين رتبتين، ومترلة بين مترلتين، والمنازل ثلاثة: التقصير في جلب المصالح، والإسراف في جلبها، والاقتصاد بينهما. قال الله تعالى: {**وَلا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُوماً مَحْسُوراً**} [5] وقال: {**وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَاماً**}[6].

وبذلك يكون معني العدالة الاقتصادية لغة: الإنصاف الاقتصادي.

2.1. التعريف بالعدالة الاقتصادية اصطلاحا:

لا يوجد تعريف موحد للعدالة الاقتصادية، حيث ارتبط هذا التعريف بمفهوم العدالة بوجه عام، وتوجه الدول لتحقيق أهدافها بتحقيق الرفاهية لشعوبها بوجه خاص، وقد انبثق مفهوم العدالة من المدارس الفكرية المختلفة منذ القدم، وقد ميز أرسطو، بين العدالة العالمية، وهي التي تتوافق مع الفضيلة ككل، والعدالة الخاصة وهي أضيق نطاقا، وربط تحديد مفهوم العدالة بـــالفضيلة الكاملة إذا كان الأمر يتعلق بشخص آخر[7]. وعرف على بن أبي طالب –رضي الله عنه– العدالة بأنها: الإنصاف[8].

كما برز مفهوم العدالة في نظريات العقد الاجتماعي عند لوك، وروسو، فهما يريا أن أي نظام اجتماعي مستقر بحد ذاته مهما كان عقلانياً، قد لا يساوي شيئا على الصعيد الأخلاقي إذا لم يعالج الظلم الصارخ، لذا فإن أي تصور للعدالة يجب أن يعتمد على اعتبارات أخلاقية مستقلة[9].

وكتب جون رولز John Rawlsكتابه نظرية العدالة وأشار إلى أن العدالة هي الفضيلة الأولى للمؤسسات الاجتماعية كما هي الحقيقة للأنظمة الفكرية ومهما كانت النظرية عميقة ومختصرة لابد من رفضها إذا كانت غير

---

[3] الطبراني، *المعجم الكبير*، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي (القاهرة: مكتبة ابن تيمية، 1994م)، 123/12 (12656)، وضعفه الألباني.

[4] جمال الدين بن منظور، *لسان العرب* (بيروت: دار صادر، 1375ه)، "قصد"، 178/9، الرازي، مختار الصحاح، 331، مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، "قصد"، 738.

[5] الإسراء 29/17

[6] الفرقان67/25، وانظر، العز بن عبد السلام، *قواعد الأحكام في مصالح الأنام*، تحقيق: محمود الشنقيطي (بيروت: دار المعارف، د.ت)، 210/2.

[7] David Milker, *Stanford Encyclopedia of Philosophy, Center for the Study of Language and Informatio,* (Stanford University, 2017), 4. https://plato.stanford.edu/entries/justice,

[8] القرطبي، الجامع *لأحكام القرآن*، تحقيق: أحمد البردوني، إبراهيم أطفيش (القاهرة: دار الكتب المصرية، 1964م)، 156/10.

[9] David Milker, *Stanford Encyclopedia of Philosophy, Center for the Study of Language and Information,* op. cit.,4.

صادقة، كذلك الأمر بالنسبة للقوانين والمؤسسات مهما كانت كفؤة وجيدة التشغيل لابد من إصلاحها أو إبطالها إذا كانت غير عادلة، فكل شخص يمتلك حرمة غير قابلة للانتهاك بالاستناد إلى العدالة بحيث لا يمكن تجاهلها أو تجاوزها حتى لمصلحة رفاهية المجتمع. لهذا السبب تنكر العدالة أن فقدان حرية بعضهم يمكن أن يكون صحيحا من أجل تحقيق خير أكبر لآخرين. إنها لا تسمح بالتضحيات المفروضة على بعضهم مقابل مجموع أكبر من المنافع يتمتع بها الأكثرية. لذلك في مجتمع عادل تعد حريات المواطنين المتساويين راسخة، فالحقوق المصانة بوساطة العدالة ليست خاضعة للمقايضات السياسية أو للحسابات التفاضلية للمصالح الاجتماعية، والشيء الوحيد الذي يبيح لنا الخضوع لنظرية خاطئة هو عدم وجود نظرية أفضل وبشكل متناظر، وممكن احتمال اللاعدالة فقط إذا كان هذا ضروريا لتجنب لا عدالة أكبر. ولأنهما أولى فضائل النشاط البشري، فإن الحقيقة والعدالة غير قابلين للمساوم[10] .

وبذلك ذهب "رولز" إلى أبعد مما دعا إليه "كانت"، فقد واجه "كانت" ما كان سائدا في أوروبا إلى المساواة بين أفراد المجتمع، وإتاحة الفرص أمامهم لتطوير مواهبهم والإمكانات الكامنة فيهم، رافضا جميع دروب الامتيازات الطائفية والعائلية والطبقية، أما "رولز" فقد رفض الظروف الطبيعية والاجتماعية التي تجعل أناس أكثر حظا يتنعمون على حساب أناس آخرين أقل حظا[11]. ومع ذلك فإنه من العدالة إذا تعارضت المصلحة العامة والمصلحة الخاصة و لم يمكن الجمع بينهما أن ترجح المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، وفي هذا يقول العز بن عبد السلام: أجمعوا على دفع (أي المفسدة) العظمى في ارتكاب الدنيا، وأنه إذا تعارض مصلحتان حصلت العليا منهما بتفويت الدنيا[12]. ويقول ابن تيمية: ن الشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها بحسب الإمكان، ومطلوبها ترجيح خير الخيرين ذا لم يمكن ن يجتمعا جميعا، ودفع شر الشرين ذا لم يندفعا جميعا[13].

ويرى "القرضاوي" أن العدالة هي التسوية بين المتماثلين بقدر تماثلهما وتشابه ظروفهما، والتفريق بين المتخالفين بقدر تخالفهما وتباين ظروفهما[14]. كما يرى "العقاد" أن المساواة المثلى هي العدل الذي لا ظلم فيه على أحد، ولهذا لم يستطع فقهاء التعريفات أن يجعلوها الى مساواة في الواجبات؛ لأنَّ المساواة في الواجبات، مع اختلاف القدرة عليها ظلم قبيح. و لم يستطيعوا أن يجعلوها مساواة في الحقوق؛ لأن المساواة في الحقوق مع اختلاف الواجبات، ظلم أقبح من ذلك؛ لأنه إجحاف يأباه العقل، وإضرار يحيق بالمصلحة العامة، كما يحيق بمصلحة كل فرد من ذوي الحقوق والواجبات. وقوام الأمر إذن أن تكون المساواة العادلة مساواة في الفرص والوسائل، فلا يُحرم إنسان فرصته لإحراز القدرة التي تمكنه

[10] جون رولز، *نظرية في العدالة*، ترجمة: ليلى الطويل (دمشق: الهيئة العامة للكتاب، وزارة الثقافة السورية، 2011م)، 30-31.

[11] جون رولز، *نظرية في العدالة*، 6.

[12] العز بن عبد السلام، *قواعد الأحكام في مصالح الأنام*، 348/1.

[13] ابن تيمية، *مجموع الفتاوي* (المدينة المنورة: مجمع الملك فهد، 2004م)، 343/23.

[14] يوسف القرضاوي، *دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي*، (القاهرة: مكتبة وهبه، ١٩٩٥م)، 365.

من النهوض بواجب من الواجبات، ولا يُحرم وسيلته التي يتوسل بها إلى بلوغ تلك الفرصة، ما استطاع من وسائل السعي المشروع[15].

وإذا كانت هذه هي النظرة للعدالة بصفة عامة فإن العدالة الاقتصادية ارتبطت بالاقتصاد من خلال مفاهيم رواده بالغرب وفلسفتهم التي عاشت ما بين جذب الرأسمالية والاشتراكية، وقد غلب عليها العدالة التوزيعية فيما يتعلق بعدالة توزيع الدخل والثروة في المجتمع، حيث تتقاطع مع تعريف العدالة بأنها مراعاة المصالح والمساواة بين جميع أفراد المجتمع في حقوقهم وواجباتهم. كما أن أغلب الكتابات جعلت العدالة الاقتصادية على أنها جانب من جوانب العدالة الاجتماعية، ولا تنفصم عنها فالاقتصاد من العلوم الاجتماعية.

والعدالة الاجتماعية في تعريف "الإسكوا"[16] هي المساواة في الحقوق، وفي الحصول على الموارد والفرص للجميع رجالا ونساء، وإزالة الحواجز التي تحول دون تمكين الفئات المحرومة من استخدام قدراتها للمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتها[17].

ومفهوم العدالة الاجتماعية يحيل إلى النظام الاقتصادي – الاجتماعي الذي تتم في إطاره عملية توزيع الموارد والمنافع والحقوق ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي، والتي ترتبط مباشرة بتوزيع الثروة وتقاسم الأعباء والتفاوت في مستوى المعيشة وفي الفرص والحقوق، وإشكالية الفقر والحرمان[18].

وقد تبنت الأمم المتحدة تعريف العدالة الاقتصادية باعتبارها جانبا من جوانب العدالة الاجتماعية، حيث ترى أن العدالة الاقتصادية هي وجود فرص للعمل الهادف والتوظيف وتوزيع مكافآت عادلة للأنشطة الإنتاجية للأفراد[19].

ووفقا لهذا البعد أيضا هناك من يرى أن العدالة الاقتصادية أحد مكونات العدالة الاجتماعية واقتصاديات الرفاهية، وإنها مجموعة من المبادئ الأخلاقية والمعنوية لبناء المؤسسات الاقتصادية، حيث الهدف النهائي هو خلق فرصة لكل شخص لتأسيس أساس مادي كاف ليحيا على أساسه حياة كريمة ومنتجة وخلاقة[20].

ويرى آخرون ان العدالة الاقتصادية مفهوم أضيق يشير إلى مستوى المعيشة الذي يجب أن يكون عادلاً بشكل مثالي. وفي إطارها يجب أن يتمتع جميع الأشخاص بفرص عمل هادف ودخل يوفر لهم الغذاء الكافي والمأوى ومستوى

---

[15] محمود عباس العقاد، *الشيوعية والإنسانية* (القاهرة: دار الهلال، 1992م)، 293-294.

[16] الإسكوا تعني: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وهي واحدة من خمس لجان إقليمية تخضع لولاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، ويتمثل دور اللجنة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا من خلال التعاون والتكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. http://www.unescwa.org/ar/about(19-09-2024)

[17] *دليل إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الإنمائية*، الأمم المتحدة، الاسكوا (بيروت، 2020م)، 1.

[18] *دليل إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الإنمائية*، الأمم المتحدة، الاسكوا، 17.

[19] United Nations, *Department of Economic and Social Affairs, Social Justice in an Open World: The role of the United Nations* (New York, 2006), 14.

[20] Adam Hayes, *Economic Justice* (Pdf. : Investopedia, 2020). https://www.investopedia.com/terms/e/economic-justice.asp

معيشي يضمن صحة جيدة. في حين أن العدالة الاجتماعية هي مصطلح عام يتعلق بالمجتمع بوجه عام[21]، حيث تتعلق بالعدالة من حيث توزيع الثروة والفرص والامتيازات داخل المجتمع.

وسعى جون رولز John Rawls إلى البحث عن تصور أخلاقي أنسب للعدالة، بوصف ذلك جزء من فحص أوسع لطبيعة العدالة الاجتماعية ومدى توافقها مع الطبيعة البشرية وخير الفرد، وهو بذلك يرمي إلى تصويب طغيان النفعية على الفلسفة الأخلاقية الحديثة. وهو يرى أن العدالة الاقتصادية مجموعة من المبادئ للاختيار بين الترتيبات الاجتماعية التي تحدد تقسيم السلع الأساسية ولضمان توافق الآراء بشأن حصص التوزيع المناسبة. والسلع الأساسية في نظره هي أشياء يفترض أن كل إنسان عاقل يريدها، وعادة ما يكون لها استخدام مهما كانت خطة حياة الشخص العقلانية، وتتمثل في الحريات الأساسية كحرية الفكر وحرية الضمير، وحرية التنقل واختيار المهنة وصلاحيات وامتيازات المنصب ومناصب المسؤولية، والدخل والثروة، والأسس الاجتماعية[22]. ويمكن القول إن العدالة الاقتصادية شغلت حيزا لدى الاقتصادين خلال تطور الأفكار الاقتصادية في المدارس الاقتصادية المختلفة، وجرى تناولها في إطار أعم وهو في العدالة في الاقتصاد، كما شغلت المتخصصين في مفاهيم الاقتصاد الحديث وعلم الاجتماع الذين اهتموا بالعدالة الاجتماعية كإطار عام يتضمن عدالة التوزيع وتكافؤ الفرص بشكل أساس. وهنا تتضح سطوة المعايير الأخلاقية على المفهوم، والتي بدورها ترشد إلى تصميم المؤسسة الاقتصادية لتلبي العدالة الاقتصادية التي تمس الأفراد والنظام الاجتماعي[23].

والواقع أن الرأسمالية في فلسفتها وتطبيقاتها لا تعرف للعدالة الاقتصادية سبيلا، فقد رسخت الهوة الطبقية، وقسمت المجتمع إلى طبقة طافية تنعم بالثراء، وطبقة غارقة ضعيفة لا تجد قوت يومها، وفي المقابل فإن الاشتراكية جعلت شعوبها شريكة في الفقر وحكامها يرتعون في مراتع الغنى. والإسلام لا يرضى بهذا أو ذاك، "فالإسلام يعتبر العدالة مبدأً أساسياً يجب تحقيقه في مظاهر النشاط الإنساني"[24].

إن العدالة في الإسلام مبدأ عظيم، وإيجادها وحفظها ورعايتها وتحقيقها مقصد من مقاصد شريعته الغراء. فحين أمر الله بثلاثة أشياء كان العدل أولها: **{إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ**

---

[21] Colleen Lundy Katherine van wormer, "*Social and economic justice, human rights and peace The challenge for social work in Canada and the USA"* International Social Work journal, the International Association of Schools of Social Work (IASSW)the International Council on Social Welfare (ICSW) and the International Federation of Social Workers (IFSW) (Pdf.: Sage publications, Volume 50 Issue 6, November 2007) 4-5.
https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/0020872807081899

[22] لمزيد من التفاصيل انظر، *جون رولز*، نظرية في العدالة، 326-328، صموئيل فريمان، اتجاهات معاصرة في فلسفة العدالة، جون رولز نموذجا، ترجمة: فاضل جتكر (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015م)، 14-15.

[23] حسبن أحمد دخيل، *"العدالة الاقتصادية في مجتمعات ما بعد الصراع"*، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 19 (نوفمبر، 2021م)، 324.

[24] عبد الحميد إبراهيمي، العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997م)، 32.

وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ}[25]، وحين أمر بشيئين كان العدل أحدهما: { **إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ}**[26]، وحين أمر بشيء واحد كان هو العدل { **قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ}**[27] ، وجعل الله تعالى العدل الميزان الذي أنزل معه وبه الكتاب ليقوم الناس بالقسط {**لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ}**[28]، ونهى عن الطغيان أو الإخسار في هذا الميزان الرباني الذي يزن بالحق الإلهي للجميع ولا يحيف على أحد، **{وَالسَّمَاء رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ}**[29]، وجعل الله تعالى من مهام نبيه –صلى الله عليه وسلم– العدل بين الناس **{وَقُلْ آمَنتُ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِن كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ}**[30].

إن العدالة في الإسلام في كافة المجالات وفي الحقل الاجتماعي والاقتصادي بوجه خاص، تعتمد على الأيديولوجية الإسلامية، بل إنها –أي العدالة– ركن من أركانها، وذات تأثير كبير على الأركان الأخرى، فالعدالة في جميع مجالات حياة الإنسان، الفرد والجماعة، تبدو في القرآن الكريم كنتيجة للعدالة الكونية[31].

وقد لخص الصحابي الجليل ربعي بن عامر –رضى الله عنه –في قولته المشهورة لرستم قائد الفرس مفهوم العدالة المرتبطة بالحرية والتنمية، وهي في حقيقتها عدالة اقتصادية، حيث قال: "الله ابتعثنا لنخرج من شاء من عبادة العباد إلى عبادة الله، ومن ضيق الدنيا إلى سعتها، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام"[32].

كما حرص الرسول –صلى الله عليه وسلم– على إعادة توزيع الدخول فخص الفقراء دون غيرهم بالمال الذي أفاء الله به عليه حينما ظهر على بنى النضير. يقول الزهري موضحا ذلك: "كانت أموال بني النضير مما أفاء الله على رسوله و لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب فكانت لرسول الله – صلى الله عليه وسلم– خالصة، فقسمها رسول الله – صلى الله عليه وسلم– بين المهاجرين، و لم يعط أحدا من الأنصار منها شيئا إلا رجلين كانا فقيرين، سماك بن خرشة أبا دجانة، وسهيل بن حنيف"[33].

---

[25] النحل 16/ ٩٠.

[26] النساء 3/ 58.

[27] الأعراف 7/ 29.

[28] الحديد 57/ ٢٥.

[29] الرحمن 55/ ٧-٩.

[30] الشورى 42/ ١٥.

[31] موسى الصدر، "العدالة الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام وأوضاع الأمة الإسلامية اليوم"، الملتقى التاسع للفكر الإسلامي، (تلمسان، الجزائر، وزارة الشؤون الدينية، يوليو: 1975م)، 4.

[32] إسماعيل بن عمر بن كثير، *البداية والنهاية* (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٨م)، 47/7-٤٨.

[33] البلاذري، *فتوح البلدان* (بيروت: دار ومكتبة الهلال، 1988م)، 29/1. وفي رواية ثلاثة وثالثهم الحارث بن الصمة.

وكان لهذا التوزيع دوره في تحقيق العدالة الاقتصادية، فالمهاجرون حين قدموا المدينة لم يكن معهم أموال فشاطرهم الأنصار ثمارهم، ولما أفاء الله على رسوله بأموال بني النضير قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم– للأنصار : "إن شئتم قسمت أموال بني النضير بينكم وبينهم، وأقمتم على مواساتهم في ثماركم، وإن شئتم أعطيناها للمهاجرين دونكم، وقطعتم عنهم ما كنتم تعطونهم من ثماركم" ، فقالوا: بل تعطيهم دوننا، ونمسك ثمارنا، فأعطاها رسول الله –صلى الله عليه وسلم– المهاجرين، فاستغنوا بما أخذوا ، واستغنى الأنصار بما رجع إليهم من ثمارهم، وهذان الاثنان من الأنصار قد شكَوْا حاجة[34].

وبذلك نجد أن نظرة الإسلام للعدالة الاقتصادية نظرة متوازنة تحقق قوله تعالى: **{كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ}**[35] ، من خلال التوازن الأفقي الإقليمي بين الجيل الحالي كما حدث في أموال بني النضير، والتوازن الرأسي بين الأجيال، كما فعل أمير المؤمنين مر بن الخطاب –رضي الله عنه– من "عدم تقسيم أراضي السواد بالعراق والشام ومصر"[36] ، لتصبح مصدرا دائما لتمويل بيت المال، مراعاة لحاجة الأجيال القادمة من الموارد لخراجها، واستخدام هذا الخراج كذلك في إصلاح المرافق العامة، فضلا عن عدم تكدس الثروات في يد قلة، وحسن استخدام الأرض من بقاء أهل التخصص في زراعتها.

ويشير الكاتب الهندي الدكتور محمد يوسف الدين في بحث له بمجلة البعث الإسلامي، إلى أن نظام الحكم في الإسلام يقوم على الأخوة الإنسانية والعدالة الاقتصادية، وأن الدول الحاضرة لو طبقت نظام الاقتصاد الإسلامي لتمتع كل فرد بحقوق اقتصادية متساوية[37].

وقد تعددت تعريفات العدالة الاقتصادية، فقد عرفها محمدي وزاده ورادمهر، بأنها: تعني توفير الاحتياجات والحقوق المادية للإنسان، وتحديد نصيب كل فرد من أفراد المجتمع في الموارد الطبيعية وثروات المجتمع[38]، وعرفها القطيط بأنها: عملية مركبة ومتعددة الجوانب والأبعاد، وهي تلك الحالة التي يتم فيها التوزيع العادل للموارد الاقتصادية وعوائدها على أفراد المجتمع بما يتناسب مع جهدهم، ثم حاجاتهم الأساسية من خلال أنظمة التكافل الاجتماعي لسد الفجوة بين الدخل والثروة والاحتياجات، والتي يغيب فيها الفقراء والتهميش والإقصاء الاقتصادي والاجتماعي، وتنعدم

---

[34] البلاذري، *فتوح البلدان*، 1/29-30. ابن القيم، *زاد المعاد في هدى خير العباد*، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، عبد القادر الأرناؤوط (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1407هـ)، 5/64.

[35] الحشر 59/ 7.

[36] أبو يوسف، *الخراج*، 26-27.

[37] نبيل السمالوطي، بناء المجتمع الإسلامي (عمّان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998م)، 247.

[38] رشيد محمدي وآخرون، *"مكانة العدالة الاقتصادية في أسلوب الحياة الإسلامية"* ، مجلة كلية الجامعة الإسلامية، النجف، العراق، المجلد 1 ، العدد 65، (مارس 2022م)، 616.

فيها الفروق غير المقبولة بين الأجيال والأقاليم والقطاعات، ولا يتعرض فيها أفراد المجتمع للاستغلال، ويتم قياس ذلك من خلال الدخل الحقيقي أو الثروة أو الإنفاق، وللحرية دورا حاكما في تحقيق ذلك[39].

ويلاحظ أن التعريف الأول خلا من مفهوم العدالة الاقتصادية، بينما التعريف الثاني فيه إسهاب كبير، ويمكن تعريف العدالة الاقتصادية بأنها تعني: تمكين الأفراد من ممارسة نشاطهم الاقتصادي إنتاجا وتوزيعا بإنصاف، مع يد مد العون للمحتاجين الضعفاء.

وبذلك يتضمن هذا التعريف العدالة في الإنتاج بتوفير فرص متساوية أمام المنتجين واستخداماتهم لعناصر الإنتاج من موارد اقتصادية وقوى عاملة ورأس المال بصورة عادلة وفقا لقوى السوق الإسلامية من عرض وطلب. وكذلك العدالة في التوزيع من خلال التوزيع الوظيفي من خلال حصول عناصر الإنتاج على نصيبها من الدخل الذي يتولد من النشاط الاقتصادي وفقا لقوى السوق الإسلامية، وكل هذا يسهم بصورة فعالة في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد.

كما أنه في الوقت نفسه يتم إعادة توزيع جزء من الدخل أو الثروة الموزعة وظيفيا، وإعادة دفعها لمستحقين آخرين على أسس غير وظيفية مراعاة لأبعاد اجتماعية أو إنسانية، بحيث لا يحرم فرد من تلبية حاجاته الأساسية، وبذلك يجد الضعيف من يأخذ بيده ويقويه، سواء كان ذلك توازنا بين الأقاليم، أو بين الأجيال الملاحقة.

2. مبادئ العدالة الاقتصادية:

تعرض الاقتصاد في الغرب إلى الظلم والانحراف في نظرياته، نظرا لتحييد الأخلاق، وقد ثبت أن هذا التوجه مخالفا لطبيعة النفس البشرية التي تجمع بين الجوانب المادية والروحية، والفطرة السوية التي لا تفصل العقل عن الوحي، فإذا كانت المدارس الغربية جعلت العقل المصدر الوحيد للمعرفة، فإن المدرسة الإسلامية تقدر العقل وتؤمن بأن الوحي والعقل لا يتضادان، فالله تعالى هو من خلق العقل، وهو من أنزل إليه الوحي لإرشاده.

وقد كان الظلم العلمي بتحييد علم الاقتصاد وفصله عن الأخلاق من قبل المدرسة الاقتصادية التقليدية الجديدة بالغرب مدعاة إلى ظهور المدرسة المعيارية كذلك في الغرب، التي تؤمن بدور ومكانة الأخلاق في الاقتصاد، ولها روادها في إثبات ذلك، وقد فرضت هذه المدرسة نفسها في حركة الفكر الاقتصادي. ومن ثم لا يمكن القبول بفصل الاقتصاد عن الأخلاق، بل والعقيدة. ومن هنا يرى الباحث أن العدالة الاقتصادية من منظور الاقتصاد الإسلامي تقوم على مبادئ أربعة هي: الحرية، والتكافؤ، والمشاركة، والتكافل.

[39] جهاد صبحي القطيط، *"دور العدالة الاقتصادية في تعزيز الانتماء الوطني"* ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد 16، العدد 23 (2020م)، 199.

1.2. مبدأ الحرية:

تعرف الحرية بأنها قدرة الإنسان على اختيار أفعاله[40]، وتتطلب العدالة الاقتصادية سيادة مبدأ الحرية، فالنمو الطبيعي للاقتصاد لا يمكن أن يكون إلا في ظل حرية اقتصادية، والحرية الاقتصادية تتطلب حرية سياسية.

والحرية الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي اختيار الأفعال فيها منضبط بضابط العدالة، وهو ما يحول بينها وبين الحرية المطلقة التي هي مفسدة مطلقة، فالإنسان يتحرك باختياره، ليمارس نشاطه الاقتصادي، الذي يحقق به وظيفته على الأرض بإعمارها، وتحقيق العبودية لله رب العالمين.

إن الحرية الاقتصادية الفردية في النظام الاقتصادي الإسلامي حرية مسؤولة حيث تقف عند حدود المجتمع، فهي حرية ذات مسئولية اجتماعية، وشتان ما بين ذلك وما أرساه النظام الرأسمالي الذي يقوم على الحرية المفترسة، فترْك الحرية الاقتصادية دون قيم أخلاقية وإيمانية في كل شيء تحت شعار "دعه يعمل دعه يمر" من حرية التملك ، وحرية التعاقد ، وحرية الإنتاج، وحرية تحديد الأسعار ، وحرية التبادل ، وحرية الاستهلاك ، وحرية التصرف في الدخل والثروة جعل من الإنسان سلعة تباع وتشترى وبغير ثمن مرات، وأسس لأكل المال بالباطل الذي يفترس الضعيف وينمي الكبير ويقضي على تكافؤ الفرص من احتكار ومقامرة وغرر وربا وأزمات متتالية وغير ذلك. وكذلك شتان ما بين الحرية في النظام الاقتصادي الإسلامي والنظام الاقتصادي الاشتراكي الذي أرسى الكبت لحرية الناس بالإرهاب والحديد والنار وحرمهم من حقهم في عملهم تملكا وربحا، مما جعل صدرهم حرجا ضيقا كأنما يصعد في السماء.

ودور الدولة في النظام الاقتصادي الإسلامي يمثل عاملا مهما في تحقيق الحرية الاقتصادية بالصورة التي تمكنها من توفير حد الكفاية والرفاه لرعاياها، قياما بدورها في رعاية مصالح الناس الدنيوية والأخروية. فإذا كانت التنمية الاقتصادية تبدأ من الفرد أو القطاع الخاص، فإن دور الدولة يظهر واضحا جليا في توفير البيئة المناسبة لتحقيق تلك التنمية، من خلال تنظيم الحياة الاقتصاديَّة، وتوجيه المشروعات الخاصة إلى ما يكفل تحقيق المصلحة العامة، واتخاذُ الإجراءات التي تتحقِّق بها مصالح المجتمع، ولا تتدخل الدولة إلا لإكمال ما يعجز القطاع الخاص عن إنجازه، باعتبار ذلك من فروض الكفاية التي تأثم الأمة إذا لم تتحقق.

ومن هنا فإن الوظيفة الاقتصادية للدولة قوامها قيامها بالمشروعات المهمة التي تمس حياة أفراد المجتمع وضرورياتهم، من مرافق عامة وما يلزم من تعليم وصحة ونحوهما[41]، فضلا عن المشروعات الاستراتيجية التي لا يمكن تركها للأفراد من تسليح وتنمية الثروات الطبيعية، وكذلك المشروعات الضرورية التي عزف القطاع الخاص عن الدخول فيها إما لكبر

---

[40] حورية يونس الخطيب، *الإسلام ومفهوم الحرية* (قبرص، دار الملتقى للطباعة والنشر،1993م)، 16.

[41] يمكن لمؤسسة الوقف المساهمة في ذلك أيضا مما يقلل من حاجة الدولة للموارد المالية، فقد عُرف دورها البارز في تاريخ الحضارة الإسلامية، لتلبية حاجات المجتمع من التعليم والصحة وغيرها.

حجمها أو قلة عائدها، مع التوجيه العام والرقابة العامة على الاقتصاد بصورة تجعل قاطرة التنمية ممثلا في القطاع الخاص يعمل في بيئة صحية مناسبة، تمكنه كذلك من توفير التمويل اللازم للقطاع الخيري للقيام بدوره في تحقيق التكافل المجتمعي، وكل ذلك بما يحقق حد الكفاية لأفراد المجتمع.

إن الدولة راعية بنص حديث الرسول-صلى الله عليه وسلم- "الإِمَام رَاع ومسؤول عَن رَعيته"[42]، فلا مكان فيها لما أرسته الرأسمالية من تسخير المجتمع لصالح القطاع الخاص باسم الدولة الحارسة التي تحكم ولا تملك، أو لما أرسته الاشتراكية من سيطرة الدولة على الاقتصاد وطرد القطاع الخاص والتأميم باسم الملكية العامة، فالدولة لها الحق في دخول السوق كمنتج ومالك وموزع للموارد الطبيعية، وكمنظم للسوق من خلال الحسبة في إطار الحرية الاقتصادية المنضبطة.

2.2. مبدأ التكافؤ:

يعد مبدأ التكافؤ من مبادئ العدالة الاقتصادية، فلا عدل إلا بتكافؤ الفرص في الإنتاج والعمل والتملك والتوزيع، والاستهلاك ونحوها دون تقديم لأشخاص أو مؤسسات على آخرين لاعتبارات شخصية، أو عرقية أو طبقية أو نفعية من خلال الفساد المالي.

ويعني هذا ببساطة المساواة بين المتماثلين، وعدم التمييز بين الناس وفقا لاعتبارات المحسوبية، والسماح للأفراد بمتابعة تطلعاتهم بحرية، وتنمية مواهبهم ومهاراتهم وتطبيقها ضمن الحدود الأخلاقية والقانونية. فأشد ما يهدم الإنسان والفرص والدول الظلم الاقتصادي، فهو كما قال ابن خلدون "مؤذن بخراب العمران"[43].

وقد حرص النظام الاقتصادي الإسلامي على التأسيس لمبدأ التكافؤ وإقامة مجتمع متوازن يؤسس للعدالة الاقتصادية، من خلال "الدرجية"، بجعل الناس درجات لا طبقات، فهو لا يعرف للطبقية أو المحسوبية سبيلا، ويترك المجال مفتوحا لأصحاب المعارف والمهارات ليكون كل منهم مسخرا لبعضهم البعض **{نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا}**[44]، فالمرء مرفوع بما يحسنه من الأعمال، ومرفوع عليه فيما لا يجيده، فقد يتفاوت الناس في الرزق ولكنهم جميعا متعاونون ومكتفون، دون أن يكون أحدهم كلا على آخر.

إنه إذا كانت العلاقة بين الإنسان والكون قائمة على التسخير للاستمتاع بطيباته والتنعم بثماره **{وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ}**[45]، فإن العلاقة بين الإنسان وأخيه الإنسان تقوم في على نفس المنطق إحسانا للعمل وتوفيرا للجهد والوقت، فكل فرد يتخصص فيما يجيده وفقا لقدراته ومواهبه ليتبادل الناس بعد ذلك

---

[42] محمد بن إسماعيل البخاري، *صحيح البخاري*، تحقيق: مصطفى ديب البغا (بيروت، دار ابن كثير،1993م)، "الجمعة في القرى والمدن"، 10 (رقم 853).

[43] عبد الرحمن بن خلدون، *مقدمة بن خلدون* (دمشق: دار يعرب، 2004م)، 350.

[44] الزخرف 43/ 32.

[45] الجاثية 45/ 13.

المنافع بينهم وبين بعضهم البعض. فالدرجات ليست وقفا على أحد بعينه، أو مغلقة تتوارث من فرد لآخر وإنما هي مفتوحة للكفايات، وبذلك يتم تقسيم العمل بين الناس على أساس التخصص وتبادل المنافع.

يقول سيد قطب: ورزق المعاش في الحياة الدنيا يتبع مواهب الأفراد، وظروف الحياة، وعلاقات المجتمع. وتختلف نسب التوزيع بين الأفراد والجماعات وفق تلك العوامل كلها. تختلف من بيئة لبيئة، ومن عصر لعصر، ومن مجتمع لمجتمع، وفق نظمه وارتباطاته وظروفه العامة كلها. ولكن السمة الباقية فيه، والتي لم تتخلف أبداً ــ حتى في المجتمعات المصطنعة المحكومة بمذاهب موجهة للإنتاج وللتوزيع ــ أنه متفاوت بين الأفراد...

إن طبيعة هذه الحياة البشرية قائمة على أساس التفاوت في مواهب الأفراد والتفاوت فيما يمكن أن يؤديه كل فرد من عمل؛ والتفاوت في إتقان هذا العمل. وهذا التفاوت ضروري لتنوع الأدوار المطلوبة للخلافة في هذه الأرض. ولو كان جميع الناس نسخاً مكرورة ما أمكن أن تقوم الحياة في هذه الأرض بهذه الصورة. ولبقيت أعمال كثيرة جداً لا تجد لها مقابلاً من الكفايات، ولا تجد من يقوم بها، والذي خلق الحياة وأراد لها البقاء والنمو، خلق الكفايات والاستعدادات متفاوتة تفاوت الأدوار المطلوب أداؤها. وعن هذا التفاوت في الأدوار يتفاوت الرزق"[46].

3.2.مبدأ المشاركة:

يعد مبدأ المشاركة من مبادئ العدالة الاقتصادية، فلا عدل إلا بحق المشاركة في آليات النشاط الاقتصادي بين الناس، فكل شخص له الحق في المشاركة في عمليات الإنتاج والتوزيع، وفق ما يقدمه من جهد. فلكل شخص الحق الإنساني المتساوي في تقديم مساهمة منتجة في الاقتصاد، والحصول على عائد عناصر الإنتاج في سوق تنافسي يتيح له حرية الحركة والاعتماد على الذات، بعيدا عن الاحتكارات والامتيازات الخاصة وغيرها من الحواجز الاجتماعية.

إن الإنتاج لا يمكن أن يحقق ثمرته إلا من خلال المشاركة بين عناصره من موارد طبيعية ورأس مال وعمل وتنظيم، وإذا كان كل عنصر من هذه العناصر في الفكر الاقتصادي الغربي يحصل على نصيبه من الدخل أو العائد وفقا لقوى السوق من عرض وطلب في صورة ريع للأرض، أو أجر للعمل، أو فائدة لرأس المال أو ربح للتنظيم، فإن عوائد عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي تتمثل في ريع للأرض وأجر للعمل وربح للتنظيم، مع عدم إقرار الفائدة على رأس المال باعتبارها ربا، فناتج رأس المال في الاقتصاد الإسلامي هو الربح وليس الربا.

ويمكن القول إن الدخل المكتسب في النظام الاقتصادي الإسلامي لا يستحق إلا بالجهد، وقد يكون الدخل المكتسب في صورة أجر معطى للعامل نتيجة بذل جهده اليدوي أو العقلي، أو في صورة إيجار لعين يمتلكها بوسائل مشروعة، أو في صورة ربح نتيجة مشاركته بعمله أو بماله. والنظام الاقتصادي الإسلامي يحرص على تحقيق العدالة والتوازن في التوزيع الشخصي للدخل، لذا فتح المجال أمام الملكية الفردية من خلال العمل بصورة نظيفة لا غش فيها

[46] سيد قطب، *في ظلال القرآن* (القاهرة: دار الشروق 2003م)، 5/3186 -3187.

ولا احتكار ولا ربا ولا غرر ولا قمار ولا أكل للمال بالباطل على العموم {**وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ**}[47]. وحث على التملك بدعوته للاستثمار وتعمير الكون وإحياء الأرض الموات وتملكها لمن يحييها، ووضع سقف زمني للاحتجار لا يتجاوز ثلاث سنين، ورفض حمى الجاهلية.

والحقيقة أن قضية الدخل وتوزيعه تعتبر غاية في الأهمية في دراسة العدالة الاقتصادية، فالإنتاج انعكاس للطلب الفعال (الشراء)، والطلب الفعال تعبير عن هيكل توزيع الدخل القومي بين الناس، وكلما كان هيكل التوزيع مختلا كلما اختل الطلب، واختل الإنتاج ، واختل التوازن الاجتماعي، ومن هنا حين يوصف هيكل السعر القائم عليه اقتصاد السوق بأنه غير فعال وتسوده الاختلالات فإن ذلك معناه أنه عاجز عن أن يحقق التلاؤم بين أهداف الإنتاج العادلة، وهيكل الإنتاج لفساد نظام توزيع الدخل، وهذا بعكس هيكل السعر العادل في السوق الإسلامية الذي يتسم بالكفاءة والفعالية ومن ثم قدرته على تحقيق التلاؤم بين أهداف الإنتاج العادلة وهيكل الإنتاج، كنتيجة طبيعية لعدالة نظام التوزيع.

4.2.مبدأ التكافل:

التكافل يعني أن يكون أحاد الشعب في كفالة جماعتهم، وأن يكون كل قادر أو ذي سلطان كفيلاً في مجتمعه يمده بالخير، وأن تكون القوى الإنسانية في المجتمع متلاقية مع المحافظة على مصالح الأحاد ودفع الأضرار، ثم في المحافظة على دفع الأضرار عن البناء الاجتماعي وإقامته على أسس سليمة[48]. ولعل أبلغ تعبير جامع للتكافل قوله – صلى الله عليه وسلم –: "الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ، يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا [49] ، وقوله –صلى الله عليه وسلم– : "تَرَى الْمُؤْمِنِينَ فِي تَرَاحُمِهِمْ وَتَوَادِّهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ كَمَثَلِ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى عُضْوًا تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ جَسَدِهِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى"[50].

ويعد مبدأ التكافل من مبادئ العدالة الاقتصادية، فإذا كان للتوزيع الشخصي مكانته حسب الجهد المبذول، فإن المجتمع لا يخلو من الضعفاء الذين يجب الأخذ بأيدهم سواء من خلال إعادة التوزيع للدخل والثروة، بسحب جزء من الدخول أو الثروات الموزعة وظيفياً وإعادة دفعها إلى مستحقين آخرين حسب لسس غير وظيفية، اجتماعية كانت أو إنسانية، وبذلك يقدم الإنسان جهده حسب قدرته، ولا يهمل المجتمع حاجته. وفي سبيل تحقيق ذلك حث الإسلام على الصدقات والوقف، وأقر الإرث والوصية والنذور والكفارات والنفقات الواجبة للأقارب.

إن التكافل والتوازن الاجتماعي يمثل مقصدا مهما وضروريا للتوزيع، فلا مكان لإخسار فئة على حساب فئة، أو طغيان فئة على أخرى، فكل فرد في المجتمع يحصل على دخله بقدر عمله وجهده، وله أن يحقق من الدخل وتكوين

---

[47] البقرة 188/1.

[48] محمد أبو زهرة، *التكافل الاجتماعي في الإسلام*، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٤م) ، ٤.

[49] البخاري، *صحيح البخاري*، نصر المظلوم"، ٦ (رقم ٢٣١٤). 188.

[50] البخاري، *صحيح البخاري*، رحمة الناس والبهائم، ٢٧ (رقم (٢٣١٤).

الثروة ما شاء ما دام تحقق ذلك بطرق مشروعة وروعي أداء حق الله فيها. والدولة في الوقت نفسه مسئولة عن توفير حد الكفاية لرعاياها.

إن التكافل الاجتماعي قد يكون على المستوي الأفقي أو على المستوى الرأسي، وقد حرص الإسلام على ذلك، حيث تلعب الزكاة الدور الرئيس في التكافل الأفقي فيما يتعلق بالجيل الحالي، من خلال مبدأ الإقليمية في جمعها وتوزيعها، كما أن التكافل الرأسي بين الأجيال واضح من خلال ما فعله عمر الخطاب –رضي الله عنه– في أرض السواد بالعراق وسار على نفس النهج في أرض الشام ومصر.

فقد حدث الخلاف بين الصحابة في عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب في تقسيم أرض السواد بالعراق، فهل تخمس كما تخمس الغنائم، فيكون لله وللرسول وذي القربى واليتامى والمساكين الخمس، وأربعة الأخماس للمحاربين، أم تكون محبوسة على مصالح المسلمين، فيكون لهم غلاتها، وتبقى تحت أيدي أصحابها، على ألا تكون أيديهم أيدي ملاك رقبة، بل ملاك منفعة على خراج يؤدونه يكون بمثابة أجرة للأرض قد استأجروها به[51].

وقد تبنى الرأي الأول جماعة من المسلمين كان في مقدمتهم الزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف وبلال بن رباح وحجتهم أن هذا الفيء جاء بأسيافهم، ولا ينبغي وقفه على قوم لم يحضروه أو يشهدوه، واستقر الأمر على الرأي الثاني وهو رأي عمر ومن أيده من الصحابة وفي مقدمتهم على وطلحة وابن عمر، وكانت حجة عمر بألا يكون المال دولة بين الأغنياء، وأن الله سيفتح فارس والشام ومصر، فلو قسمت تلك الأراضي فماذا يبقى لسد الثغور وماذا يبقى للذرية. وقد استند عمر في ذلك إلى آيات سورة الحشر، وقوله تعالى: {**وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ**}[52] ، فكانت هذه عامة لمن جاء من بعدهم؛ فقد صار هذا الفيء بين هؤلاء جميعا؛ فكيف نقسمه لهؤلاء وندع من تخلف بعدهم بغير قسم؛ فأجمع على تركه وجمع خراجه[53].

.3آليات العدالة الاقتصادية وأثرها في تحقيق الوحدة الاقتصادية الإسلامية:

الوحدة الاقتصادية الإسلامية غاية عظيمة، في ظل عالم تسوده التكتلات الاقتصادية والسياسية، وقد كان المسلمون أمة واحدة، حتى تمكن المستعمر من تقطيع أواصرهم وإزالة الخلافة الإسلامية الجامعة لهم باسم الدول القومية، ومع ذلك نشأت تكتلات إسلامية في مقدمتها منظمة التعاون الإسلامي لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

---

[51] أشرف دوابه، *السيرة النبوية دراسة اقتصادية تحليلية*، (الكويت: دار الظاهرية، 2024م)، 211.

[52] الحشر 59/ ١٠

[53] أبو يوسف، *الخراج* (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر. 1979م)، 26-27.

ولكن رغم هذه الجهود المبذولة، فهي جهود لا تبارح مكانها، بل تتقهقر أحيانا إلى الوراء، ومع ذلك يجب ألا نغلق أبواب الأمل، والبحث عن القواسم المشتركة بين الدول الإسلامية، والبناء عليها، لتحقيق وحدة اقتصادية إسلامية.

وفي هذا الإطار يمكن إقرار منظومة مشتركة بين الدول الإسلامية تقوم على العدالة الاقتصادية من خلال تأسيس مجلس تنسيقي بين الدول الإسلامية يسمى مجلس العدالة الاقتصادية تسند له مهام التنسيق بين الدول الإسلامية لتحقيق العدالة الاقتصادية، ومن ثم يبدو أثر ذلك من خلال هذا القاسم المشترك لبناء وحدة اقتصادية إسلامية بصورة تدريجية.

وفي الوقت نفسه إذا تعذر وجود هذا المجلس بين كافة الدول الإسلامية نتيجة للواقع المرير الذي تعيشه أمتنا، فإن يمكن الاعتماد على فقه التدرج أيضا بقيام تلك المجلس في تكتلات إقليمية إسلامية، سواء تعلق الأمر بالجمهوريات التركية، أو دول جنوب شرق آسيا، أو الدول الإسلامية في الشرق الأوسط، أو الدول الإفريقية ونحو ذلك، فما لا يدرك كله لا يترك جله.

وتكون مهمة هذا المجلس: التأسيس لتفعيل مبادئ العدالة الاقتصادية بين الدول الإسلامية عامة أو ذات التكتل الإقليمي، من خلال تحويل تلك المبادئ إلى واقع ملموس داخل كل دولة ببنية تشريعية هادفة لذلك، ومن ثم تيسير التنسيق بين الدول لتحقيق الوحدة الاقتصادية.

إن الإنصاف يجب أن يكون القاسم المشترك لتحقيق الوحدة الاقتصادية، إنصافا في الحرية وإنصافا في التكافؤ، وإنصافا في المشاركة، وإنصافا في التكافل، وتحويل أثر هذا الإنصاف إلى آليات للعدالة الاجتماعية تعرف طريقها للتطبيق في البلدان الإسلامية كما يلي:

1.3.آليات مبدأ الحرية: وذلك من خلال:

أ- إتاحة حرية الإنتاج والتعاقد والعمل والتملك في إطار دائرة الحلال، ومراعاة أولويات المجتمع من الضروريات والحاجيات والتحسينات.

ب- إتاحة حرية انتقال عناصر الإنتاج من عمالة ورأس المال وموارد طبيعية بين الدول الإسلامية بصورة طبيعية دون تعقيدات، وإزالة تأشيرات الدخول للعمالة، والبعد عن إملاءات الدول الغربية التي تحول بين الانتقال الطبيعي للأموال باسم محاربة الإرهاب، الذي صنعوه بأيديهم، لا سيما ما يتعلق بالحجج الواهية الخاصة بغسل الأموال، مع إقرار قاعدة: من أين لك هذا؟.

ج- تفعيل دور الدولة الراعية الخادمة لمصالح الأمة، وهي دولة تفتح باب المنافسة للقطاع الخاص، ولا تتدخل اقتصاديا إلا بقدر حاجة المجتمع إلى تدخلها، مع توجيهها للإنتاج وفق أولويات المجتمع، وقيامها بالرقابة الرشيدة على الأسواق.

2.3. آليات مبدأ التكافؤ: وذلك من خلال:

أ- فتح المجال للإنتاج والعمل أمام الجميع، مساواة دون تمييز لعرق، أو منصب، أو جاه، أو منفعة فساد.

ب- تنمية المواهب، وتقديم الحوافز للأفكار الإبداعية الخلاقة بما يسهم في تعزيز المشروعات الريادية.

ج- مراعاة أولويات كل دولة في تشغيل أبنائها، مع نبذ العنصرية والتمييز في التعامل مع العاملين داخل الدولة من البلدان الإسلامية الأخرى، وتجريم ذلك قانونا.

3.3.آليات مبدأ المشاركة: وذلك من خلال:

أ- فتح المجال للمشاركة بين الدول الإسلامية من خلال التكامل بين عناصر الإنتاج، فعلى سبيل المثال هناك دول إسلامية لديها قوى عاملة ماهرة وأخرى عندها وفرة في رأس المال ونقص في العمالة، وهذا التزاوج يحقق ميزة نسبية للطرفين، ويقيم بنية استثمارية فعالة، ويعزز الوحدة الاقتصادية.

ب- تأسيس بنية اقتصادية إسلامية قائمة على المشاركة في الغنم والغرم في التمويل، بما يتيح تمويل المشروعات بصورة عادلة، وفتح المجال للمنافسة الحرة الشريفة، وحسن تخصيص الموارد، وفي هذا الإطار يمكن الاستفادة من المنتجات التمويلية الإسلامية المتنوعة وفي مقدمتها الصكوك فضلا عن المنتجات التمويلية الأخرى سواء تعلقت بعقود المشاركات أو المعاوضات[54].

ج- اتخاذ خطوات عملية للمشاركة في وضع نظام نقدي إسلامي يتيح تحييد الدولار، من خلال الاعتماد مبدئيا على نظام المدفوعات المتعددة، وصولا إلى إيجاد عملة إسلامية موحدة.

4.3.آليات مبدأ التكافل: وذلك من خلال:

أ- تطبيق فريضة الزكاة بصورة مؤسسية مع تحقيق التكامل بين مؤسسات الزكاة في الدول الإسلامية، بصورة تحقق الإقليمية في جمع الزكاة وإنفاقها، وتوزيع الفائض إلى الدول الإسلامية ذات الحاجة.

ب- تفعيل دور الوقف لاسيما في البنية التحتية من تعليم وبحث علمي وصحة، مع تحقيق التكامل بين المؤسسات الوقفية في الدول الإسلامية.

ج- تفعيل مؤسسات التمكين الاقتصادي من خلال التمويل الاجتماعي الخيري بالزكاة والوقف، والتمويل الاجتماعي الربحي بصيغ التمويل الإسلامية، من مرابحة وسلم واستصناع وإجارة منتهية بالتمليك ومضاربة ومشاركة ومزارعة ومساقاة ومغارسة ونحوها، ولكن بربحية متواضعة لاستدامة التمويل، مع تحقيق التكامل بين مؤسسات التمويل الاجتماعي في البلدان الإسلامية، والاستفادة من المنصات الإلكترونية في منح التمويل ومتابعته[55].

---

[54] أشرف دوابه، *الهندسة المالية الإسلامية* (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر، 2017م)، 229- 366.

[55] أشرف دوابه، *التمويل الاجتماعي الإسلامي* (إسطنبول: دار المدرس، 2020م)، 23- 24.

ويبرز الشكل التالي ملخص لآليات العدالة الاقتصادية لتحقيق الوحدة الاقتصادية الإسلامية

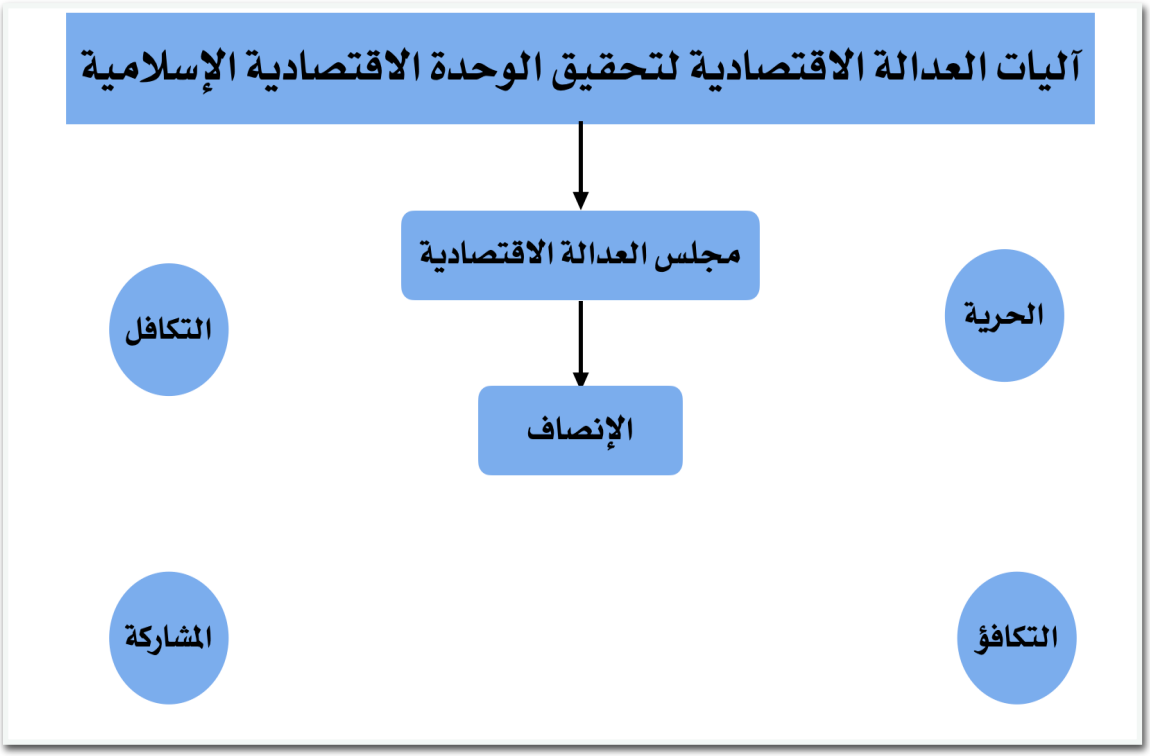

خاتمة:

حاول هذا البحث التعريف بالعدالة الاقتصادية، ومبادئها، وآلياتها، وأثرها في تحقيق الوحدة الاقتصادية الإسلامية. وقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أو المقترحات.

النتائج:

خلص البحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها ما يلي:

1- العدالة الاقتصادية تعني مجموعة المبادئ التي تمكن الأفراد من ممارسة نشاطهم الاقتصادي إنتاجا وتوزيعا بإنصاف، مع يد مد العون للمحتاجين الضعفاء.

2- ينظر النظام الاقتصادي الإسلامي للعدالة الاقتصادية نظرة متوازنة من خلال التوازن التنموي الأفقي بين الأقاليم والتوازن التنموي الرأسي بين الأجيال، وعدم تركز الثروات، وفتح الفرص بصورة متكافئة أمام الأشخاص.

3- تقوم العدالة الاقتصادية على مبادئ أربع هي: الحرية، والتكافؤ، والمشاركة، والتكافل.

4- العدالة الاقتصادية تتطلب سيادة مبدأ الحرية، فالنمو الطبيعي للاقتصاد لا يمكن أن يكون إلا في ظل حرية اقتصادية، والحرية الاقتصادية تتطلب حرية سياسية.

5- يعد مبدأ التكافؤ من مبادئ العدالة الاقتصادية، فلا عدل إلا بتكافؤ الفرص في الإنتاج والعمل والتملك والتوزيع، دون تقديم لأشخاص أو مؤسسات على آخرين لاعتبارات شخصية، أو عرقية أو طبقية أو نفعية من خلال الفساد المالي.

6- يعد مبدأ المشاركة من مبادئ العدالة الاقتصادية، فلا عدل إلا بحق المشاركة بين الناس في آليات النشاط الاقتصادي، فكل شخص له الحق في المشاركة في عمليات الإنتاج والتوزيع، وفق ما يقدمه من جهد.

7- مبدأ التكافل من مبادئ العدالة الاقتصادية، فإذا كان للتوزيع الشخصي مكانته حسب الجهد المبذول، فإن المجتمع لا يخلو من الضعفاء الذين يجب الأخذ بأيدهم سواء من خلال إعادة التوزيع للدخل والثروة، بسحب جزء من الدخول أو الثروات الموزعة وظيفياً وإعادة دفعها إلى مستحقين آخرين حسب أسس غير وظيفية، اجتماعية كانت أو إنسانية.

8- الوحدة الاقتصادية الإسلامية غاية عظيمة، في ظل عالم تسوده التكتلات الاقتصادية والسياسية، ويمكن إقرار منظومة مشتركة بين الدول الإسلامية تقوم على العدالة الاقتصادية من خلال تأسيس مجلس تنسيقي بين الدول الإسلامية يسمى مجلس العدالة الاقتصادية، تسند له مهام التنسيق بين الدول الإسلامية لتحقيق العدالة الاقتصادية، ومن ثم يبدو أثر ذلك من خلال هذا القاسم المشترك لبناء وحدة اقتصادية إسلامية بصورة تدريجية.

9- تكون مهمة هذا المجلس التأسيس لتفعيل مبادئ العدالة الاقتصادية بين الدول الإسلامية عامة أو ذات التكتل الإقليمي من خلال تحويل تلك المبادئ إلى واقع ملموس داخل كل دولة ببنية تشريعية هادفة لذلك، ومن ثم تيسير التنسيق بين الدول لتحقيق الوحدة الاقتصادية.

10- الإنصاف يجب أن يكون القاسم المشترك لتحقيق الوحدة الاقتصادية، إنصافا في الحرية وإنصافا في التكافؤ، وإنصافا في المشاركة، وإنصافا في التكافل، وتحويل أثر هذا الإنصاف إلى آليات للعدالة الاجتماعية تعرف طريقها للتطبيق في البلدان الإسلامية.

التوصيات (المقترحات):

في ضوء ما أسفر عنه هذا البحث من نتائج يمكن تقديم مجموعة من التوصيات أو المقترحات التي قد تسهم في تفعيل الوحدة الاقتصادية الإسلامية.

1- أهمية توحيد البنية التشريعية الاقتصادية بين البلدان الإسلامية، بصورة تحقق التجانس فيما بينها، وييسر تحقيق وحدتها الاقتصادية.

2 - العمل على محوري الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي معا من خلال تحقيق تكامل اقتصادي بين الدول الإسلامية، لا سيما التي تمتلك طاقة اقتصادية جيدة ولها مواقف ملموسة إيجابيا، وتتسم بوجود عاملي اتساع الرقعة وعدد السكان، ويكون للقطاع الخاص والقطاع الخيري دور فعال في ذلك.

المراجع:

إبراهيم، صبري. *"العدالة الاقتصادية في الإسلام"*. مجلة كلية الشريعة والقانون بأسيوط، مصر، المجلد الثاني، العدد14، 2002م.

إبراهيمي، عبد الحميد. *العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧م.

ابن القيم، محمد. *زاد المعاد في هدى خير العباد*. تحقيق شعيب الأرناؤوط، عبد القادر الأرناؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1407هـ.

ابن تيمية، أحمد. *مجموع الفتاوي*. المدينة المنورة: مجمع الملك فهد، ٢٠٠٤م.

ابن خلدون، عبد الرحمن. *مقدمة بن خلدون*. دمشق: دار يعرب، 2004م.

ابن عبد السلام، العز. *قواعد الأحكام في مصالح الأنام*. تحقيق: محمود الشنقيطي. بيروت: دار المعارف، د.ت.

ابن كثير، إسماعيل بن عمر. *البداية والنهاية*. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٨م.

ابن منظور، جمال الدين. *لسان العرب*. بيروت: دار صادر، 1375هـ.

أبو زهرة، محمد. *التكافل الاجتماعي في الإسلام*. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٤م.

أبو يوسف، يعقوب. *الخراج*. بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، 1979م.

بخاري، محمد بن إسماعيل. *صحيح البخاري*. تحقيق: مصطفى ديب البغا. بيروت: دار ابن كثير ، الطبعة الثالثة، 1993م.

بلاذري، أحمد. *فتوح البلدان*. بيروت: دار ومكتبة الهلال، ١٩٨٨م.

حسين، ريهام. *"أثر التكنولوجيا المالية على العدالة الاقتصادية"*. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، المجلد ٥٠، العدد ٤ ديسمبر (ديسمبر 2020م).

خطيب، حورية. *الإسلام ومفهوم الحرية*. قبرص: دار الملتقى الطباعة والنشر، ١٩٩٣م.

دليل إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الإنمائية. الأمم المتحدة، الاسكوا. بيروت: 2020م.

دخيل، حسين أحمد. *"العدالة الاقتصادية في مجتمعات ما بعد الصراع"*. المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ببرلين، 19 (نوفمبر، 2021 م).

دوابه، أشرف. *التمويل الاجتماعي الإسلامي*. إسطنبول: دار المدرس، الطبعة الأولى، 2020م.

دوابه، أشرف. *السيرة النبوية دراسة اقتصادية تحليلية*. الكويت: دار الظاهرية، ٢٠٢٤م.

دوابه، أشرف. *الهندسة المالية الإسلامية*. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2017م.

رولز، جون. *نظرية في العدالة*. ترجمة: ليلى الطويل. دمشق: الهيئة العامة للكتاب، وزارة الثقافة السورية، 2011م.

رازي، محمد بن أبي بكر. *مختار الصحاح*. بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٦م.

سمالوطي، نبيل. *بناء المجتمع الإسلامي*. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٩٨م.

صدر، موسى. *"العدالة الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام وأوضاع الأمة الإسلامية اليوم"* . الملتقى التاسع الفكر الإسلامي، تلمسان، الجزائر، وزارة الشؤون الدينية، (يوليو: ١٩٧٥م).

طبراني، سليمان. *المعجم الكبير*. تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ١٩٩٤م.

عقاد، محمود عباس. *الشيوعية والإنسانية*. القاهرة: دار الهلال، ١٩٩٢م.

فريمان، صموئيل. *اتجاهات معاصرة في فلسفة العدالة*، جون رولز نموذجا. ترجمة: فاضل جتكر. قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2015م.

قطب، سيد. *في ظلال القرآن*. القاهرة: دار الشروق، الطبعة الثانية والثلاثون، 2003م.

قرضاوي، يوسف. *دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي*. القاهرة: مكتبة وهبه، ١٩٦٥م.

قرطبي، محمد. *الجامع الأحكام القرآن*. تحقيق: أحمد البردوني، إبراهيم أطفيش القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٦٤م.

قطيط، جهاد. *دور العدالة الاقتصادية في تعزيز الانتماء الوطني*. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف الجزائر، المجلد ١٦، العدد ٢٣ (٢٠٢٠م).

مصطفى ديب البغا، بيروت: دار ابن كثير ، الطبعة الثالثة، ١٩٩٣م.

محمدي، رشيد وآخرون. *مكانة العدالة الاقتصادية في أسلوب الحياة الإسلامية*. مجلة كلية الجامعة الإسلامية، النجف، العراق، المجلد 1، العدد 65 (مارس 2022م).

مجمع اللغة العربية، *المعجم الوسيط*. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٤م.

Kaynakça

Akkad, Mahmûd Abbas. *al-Shuyúlyah wa-al-insaniyah*. al-Qahirah: Dar al-Hilal, 1992m

Alqtyt, Jihad. "Dawr al-'adalah al-iqtisadiyah fi ta'ziz al-intimä al-Watani". *Majallat Iqtisadiyat Shamal Ifriqiya, Jami'at Hasibah ibn bwly, alshlf, al-Jazair* 16/23 (2020).

Buhari, Muhammad ibn Ismail. *Şahih al-Bukhari.* thk. Mustafa Dib al-Bughå. Bayrût: Där Ibn Kathir, al-Tab'ah al-thälithah, 1993.

Baladhurt, Ahmad. *Fattüb al-buldan*. Bayrut: Dar wa-Maktabat al-Hill, 1988ç.

Dalil, Idmaj. *Mabadi al-'adalah al-ijtima īyah fi al-Siyasat al-Inmalyah*. al-Umam al-Muttahidah. al-Iskawa. Bayrût: y.y., 2020.

Dakhīl, ḥsbn Aḥmad. "al-ʻadālah al-iqtiṣādīyah fī mujtamaʻāt mā baʻda al-ṣirā*ʻ". al-Majallah al-Dawlīyah lil-Dirāsāt al-iqtiṣādīyah*. al-Markaz al-dīmuqrāṭī al-ʻArabī lil-Dirāsāt al-Istirātījīyah wa-al-siyāsīyah wa-al-iqtiṣādīyah bi-Bīrlīn 19 (Nūfimbir, 2021).

Dawābah, Ashraf. *al-tamwīl al-ijtimāʻī al-Islāmī*. Isṭanbūl: Dār al-mudarris, 2020.

Dawabah, Ashraf. *al-sirah al-Nabawiyah dirasah iqtisadiyah tahliliyah*. Kuwayt: Dår al-Zahiriyah, 2024.

Dawābah, Ashraf. *al-Handasah al-mālīyah* al-Islāmīyah. Kahire: Dār al-Salām lil-Ṭibā'ah wa-al-Nashr, al-Ṭab'ah al-ūlá, 2017.

Ebû Zahrah, Muhammad. *al-Takaful al-ijtimai fi al-Islām*. al-Qähirah: Där al-Fikr al-'Arabi, 1974.

Ebū Yūsuf, Ya'qüb. *al-Kharaj*. Bayrût: Där al-Ma'rifah lil-Tiba'ah wa-al-Nashr, 1979.

Frymān, Ṣamū'īl. *Ittijāhāt mu'āṣirah fī Falsafat al-'adālah*, Jūn Rūlz namūdhajan. Çev. Fāḍil jtkr. Qaṭar: al-Markaz al-'Arabī lil-Abḥāth wa-dirāsat al-Siyāsāt, 2015.

Husayn, Riham. "Athar al-tiknülüjiyä al-mällyah 'ala al-'adalah al-iqtisadiyah", al-Majallah al-'Ilmlyah lil-Iqtiṣäd wa-al-tijärah, Jämi'at *'Ayn Shams, al-Qahirah, Miṣr, al-mujallad* 50/4 (2020).

İbrahim, Şabri. "al-'adalah al-iqtisadiyah fi al-Islam". *Majallat Kulliyat al-shariah wa-al-qânün bi Asyût*, *Miṣr, al-mujallad al-Thani* 14 (2002).

İbrahimi, Abd al-Hamid, *al-'adalah al-ijtimalyah wa-al-tanmiyah fi al-iqtiṣäd al-Islami.* Bayrût: Markaz Dirását al-Wahdah al-'Arabiyah, 1997.

İbn al-Qayyim, Muhammad. *Zäd al-ma'ad fi Hudá Khayr al-'ibåd*. Thk. Shu'ayb al-Arnä'üt, 'Abd al-

İbn Taymiyah, Ahmad. Majmü' *al-fatawi*. al-Madinah al-Munawwarah: Majma' al-Malik Fahd, 2004.

İbn Khaldūn, *'Abd al-Raḥmān. muqaddimah ibn Khaldūn*. Dimashq: Dār Ya'rub, 2004.

İbn 'Abd al-Salām, al-'Izz. *Qawā'id al-aḥkām fī maṣāliḥ al-anām*. Thk. Maḥmūd al-Shinqīṭī. Bayrūt: Dār al-Ma'ārif, ts.

İbn Kathīr, Ismā'īl ibn 'Umar. *al-Bidāyah wa-al-nihāyah*. Bayrūt: Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī, 1988.

İbn manẓūr, Jamāl al-Dīn. *Lisān al-'Arab*. Bayrūt: Dār Ṣādir, 1375.

Kadir al-Arnäüt. Bayrüt: Mu'assasat al-Risalah, 1407.

Karadawi, Yüsuf. *Dawr al-Qayyim wa-al-akhlaq fi al-iqtisad al-Islami*. al-Qahirah: Maktabat Wahbah, 1965m.

Khatih, Hariyah. *al-Islam wa-mathüm al-burrlyah*. Quhrus: Dar al-Multaqa lil-Tiba'ah wa-al-Nasht, 1993.

Kurtubi, Muhammad. *al-Jami' li-ahkam al-Qur'ân*. thk. Ahmad al-Baraddüni, Ibrahim Attafayyish, al-Qahirah: Där al-Kutub al-Miṣriyah, 1964.

Kuṭub, Sayyid. *Fī ẓilāl al-Qur'ān*. al-Qāhirah: Dār al-Shurūq, al-Ṭab'ah al-thāniyah wa-al-thalāthūn, 2003.

Majma' al-lughah al-'Arabīyah. *al-Mu'jam al-Wasīṭ*. al-Qāhirah: Maktabat al-Shurūq al-Dawlīyah, al-Ṭab'ah al-rābi'ah, 2004M.

Rāzī, Muḥammad ibn Abī Bakr. *Mukhtār al-ṣiḥāḥ*. Bayrūt: Maktabat Lubnān, 1986m.

Rūlz, Jūn. Naẓarīyat fī *al-'adālah*. tarjamat: Laylá al-Ṭawīl. Dimaşk: al-Hay'ah al-'Āmmah lil-Kitāb, Wizārat al-Thaqāfah al-Sūrīyah, 2011M.

Sadr, Müsa. "al-"adalah al-iqtisadiyah wa-al-ljtimä lyah fi al-Islam wa-awda' al-ummah al-Islamiyah al-yawm". *al-Multaqa al-täsi lil-Fikr al-Islami*. al-Jaza'ir: Wizarat al-Shu'ün al-dinlyah, (1975).

Samalitt, Nabil. *Bina' al-mujtama' al-Islami*. Amman: Dar al-Shurüq il-Nashr wa-al-Tawıl, 1998.

Tabarani, Sulayman. *al-Mu'jam al-kabir*. Thk. Hamdi ibn 'Abd al-Majid al-Salafi al-Qahirah: Maktabat Ibn Taymiyah, 1994.

Hayes, Adam. *Economic Justice*. Investopedia (2020).
https://www.investopedia.com/terms/e/economic-justice.asp

Milker, David, *Stanford Encyclopedia of Philosophy*, Center for the Study of Language and Information, Stanford University (2017). https://plato.stanford.edu/entries/justice

Wormer, *Colleen Lundy Katherin. Social and economic justice, human rights and peace The challenge for social work in Canada and the USA*, International Social Work journal, the International Association of Schools of Social Work (IASSW)the International Council on Social Welfare (ICSW) and the International Federation of Social Workers (IFSW). Sage publications 50/6 (2007), 7-2024. https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/0020872807081899

United Nations, *Department of Economic and Social Affairs, Social Justice in an Open World*: The role of the United Nations. New York, 2006.

Summary

The concept of Islamic economic unity is a goal aspired to by Muslim nations, seeking to restore their status as one united nation, where prosperity is shared, governments reclaim their sovereignty, and development becomes a tangible reality in their lives. However, the Muslim world is still lacking this unity, not only economically but also politically. Despite this, hope and sincere calls for achieving Islamic unity, particularly economic unity, are renewed from time to time, especially in a world that only understands the language of economic blocs and the logic of power, not the power of logic.

In this context, this research aims to demonstrate the impact of economic justice on achieving Islamic economic unity. The importance of the research lies in highlighting the role of economic justice in establishing common ground for economic unity among Islamic countries and proposing mechanisms to achieve it. This is due to the fact that economic justice is a fundamental objective of Islamic economics and the foundation of sound economic growth and sustainable development and unity, by ensuring a fair standard of living for individuals, providing meaningful employment opportunities, and fairly distributing the rewards of their productive activities.

Economic justice refers to a set of principles that enable individuals to engage in economic activities—production and distribution—fairly, while extending help to those in need. The Islamic economic system views economic justice in a balanced manner, through horizontal developmental balance between regions, vertical developmental balance between generations, preventing wealth concentration, and ensuring equal opportunities for individuals.

Economic justice is based on four principles: freedom, equity, participation, and solidarity. Economic justice requires the dominance of the principle of freedom, as the natural growth of the economy can only occur in an environment of economic freedom, which in turn demands political freedom. There can be no economic justice without the principle of equity, which ensures equal opportunities in production, work, ownership, and distribution, without favoring individuals or institutions based on personal, racial, class, or corrupt financial interests.

Additionally, the principle of participation is fundamental to economic justice, as justice can only be achieved through the right of individuals to participate in the mechanisms of economic activity. Every person has the right to contribute to production and distribution according to their efforts. Justice also requires the principle of solidarity. While personal distribution holds importance based on the effort expended, society must support the vulnerable, either through income and wealth redistribution by reallocating portions of distributed incomes or wealth based on non-functional, social, or humanitarian criteria.

Given that Islamic economic unity is a noble goal in a world dominated by economic and political blocs, it is possible to establish a common framework among Islamic nations based on economic justice. This can be achieved by creating a coordinating council among Islamic countries, called the “Council of Economic Justice.” Its task would be to coordinate efforts among Islamic countries to achieve economic justice. The council’s mission would be to implement the principles of economic justice in Islamic countries, particularly those in regional blocs, by establishing legislative frameworks aimed at turning these principles into reality within each country and facilitating coordination among nations to achieve economic unity. Justice must be the common thread for achieving economic unity—justice in freedom, justice in equity, justice in participation, and justice in solidarity—transforming this justice into social mechanisms that can be implemented across Islamic nations.